

"مدى فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني من وجهة نظر موظفي بلدية سحاب"

إعداد الباحث:

أيمن حسن علي الزيود

محاسب - بلدية سحاب



الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال عينة تكونت من (100) موظف وموظفة من العاملين في بلدية سحاب، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة وبعد إجراء عملية التحليل الإحصائية توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني يؤثر إيجاباً على مخرجات المعلومات المحاسبية، وأن هناك علاقة لكفاءة الكادر الوظيفي في دعم جودة الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني، وأن علاقة لضعف نظام الرقابة الداخلية في ظل نظام التشغيل الإلكتروني يؤدي إلى وقوع الأخطاء والمخالفات، كما توصلت الدراسة إلى أن للكمبيوتر دور في فاعلية الرقابة الداخلية في ظل نظام التشغيل الإلكتروني يعمل على كشف الأخطاء في وقتها، وأن اعتماد الرقابة الداخلية في ظل نظام التشغيل الإلكتروني يقلل الوقت والجهد في القيام بالعمليات الخاصة بالمراجعة، وأن اعتماد نظام تشغيل إلكتروني يقوم بدعم فاعلية الرقابة الداخلية، وتوصلت الدراسة إلى أن نظام التشغيل الإلكتروني يساعد في توفير المعلومات الدقيقة والملائمة بما مما يزيد من فاعلية عملية الرقابة الداخلية، وأن فاعلية الرقابة الداخلية الكفؤة تقلل من الأخطاء سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة.

وبناء على نتائج الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي:

1. العمل على وضع نظام رقابة داخلي يتناسب مع التطورات التكنولوجية الخاصة بأنظمة التشغيل الإلكترونية.
2. إيجاد الضوابط التي تحكم عمل الرقابة في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية.
3. وضع نظام داخلي للرقابة يتناسب مع أنظمة التشغيل الإلكترونية.

مقدمة:

إن الرقابة تعتبر محور الارتكاز الأساسي الذي تسعى الإدارة من خلاله إلى ضبط النشاط التنظيمي في المؤسسة والتحقق من سير العمل بخطة صحيحة وذلك وفقاً للخطة الموضوعية والمرسومة مسبقاً وفي إطار المعايير واللوائح المحددة بحيث تحقق في المحصلة أهدافها المنشودة، إذ تعد الرقابة من الوظائف الإدارية المهمة والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً وكبيراً بالتخطيط في منظمات الأعمال الحديثة، وقد تطورت مفاهيم الرقابة وفلسفتها ومنظورها الإداري بشكل كبير خلال السنوات الحديثة، وبدلاً من أن ينظر إليها كمرادف للسيطرة والسلطة والقوة أصبحت أكثر تشاركية وأكثر شجراً للهمم وتلعب دوراً أكثر إيجابية في الممارسات الإدارية.

لذلك فقد ازداد حرص هذه الجهات المهنية المختصة على أهمية مواكبة الرقابة الداخلية لمتطلبات والتطورات العلمية والمهنية، إذ تسعى الجهات ذات العلاقة لتفعيل دور تكنولوجيا المعلومات بتوفير المعلومات بسعة ودقة، الأمر الذي أوجد ما يسمى ببيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات وما لها من دور كبير في تأثيرها على النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وذلك في ضوء ما يشهده العالم من تطورات وفي اعتماده على الأساليب الحديثة التي توفر فاعلية في عملية الرقابة الداخلية. وذلك بتطبيق المعايير المحاسبية التي تصفي الأساس السليم والفعال على إعداد تقارير مالية مفيدة، تلتزم المؤسسات بها حتى تسير على نهج محاسبي يضمن لها النجاح والاستمرارية في ظل تحديات اقتصادية كبيرة⁽¹⁾.

وتؤدي وظيفة الرقابة الداخلية في ظل نظام التشغيل الإلكتروني بشكل عام دوراً هاماً ودعماً رقابياً في كل دولة من دول العالم، التي تسعى إلى توفير أجهزة الرقابة المختلفة كعنصر جوهري بالنسبة للرقابة العامة والمساءلة، باعتبار إن عملية الرقابة توفر المصداقية في المعلومات التي يتم التدقيق فيها، وقد أدى زيادة عدد العاملين إلى القيام بمراجعة أنظمة الرقابة الداخلية، لأن ذلك يسهل إنجاز العمل

(1) Bielke ,S, (2001) "Risk Assessment – Mission Impossible", IIA, Vol 4, p: 120-151.

الإداري ويسهم في أداءه بكفاءة عالية، وفي أسرع وقت وبأيسر الطرق، كما انه يقدم المساعدة إلى الإدارة العليا في الوحدات الاقتصادية، للتأكد من أن الأهداف المحددة قد تم إنجازها وفق السياسات المقررة، وتزويدها بالمعلومات والبيانات عما يجري على أرض الواقع لغايات المساءلة والمحاسبة والتطوير⁽²⁾.

مشكلة الدراسة:

تعمل المؤسسات على وضع نظاماً داخلياً للرقابة وذلك لتحقيق أهدافها وحماية أصولها، وبما يكفل سير عملها بشكل صحيح، وهذا بدوره يعكس الالتزام بالسياسات والتعليمات الخاصة بالإدارة العليا، لذلك فقد سعت المؤسسات إلى اتباعها نظام الرقابة الداخلية لما له من أهمية كبيرة في مواكبة متطلبات تكنولوجيا المعلومات وفي تطوير العملية المهنية، وذلك في ضوء وضع نظام رقابة داخلي في ظل نظام التشغيل الإلكتروني يعمل على حماية المؤسسات من كافة المخاطر التي تواجهها، ويعد نظام الرقابة الداخلية من أهم الأقسام التي تتطلب مواكبة التطورات وذلك لما لها من أهمية في تزويد الإدارة بالمعلومات التي تحتاجها في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، مما يتطلب تطوير الرقابة الداخلية تقنياً بمستوى أرفع من التطور الحاصل في البيئة المحاسبية كون الرقابة الداخلية قاعدة معلومات للجهات الداخلية في المؤسسات وخاصة الإدارة، لذلك ستقوم الدراسة بالإجابة على السؤال الرئيسي التالي ما مدى فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني من وجهة نظر موظفي بلدية سحاب ويتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل يطبق نظام الرقابة الداخلية في بلدية سحاب بفعالية إجراءات الرقابة في ظل التشغيل الإلكتروني؟
2. هل هناك تأثير لفاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية في بلدية سحاب من وجهة نظر الموظفين؟
3. هل يسهل إعداد نظام رقابة داخلية بالاستناد على الحاسوب يمكن قسم المراجعة الداخلية من أداء مهامه بجودة عالية في بلدية سحاب؟
4. هل يؤثر نظام الرقابة الداخلية المحوسب على الوقت والجهد أو يقلل من الوقت والجهد في بلدية سحاب؟
5. ما هي مخاطر استخدام نظام التشغيل الإلكتروني على فاعلية الرقابة الداخلية؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في تسليطها الضوء على نظام التشغيل الإلكتروني إذ تعتبر هذه التقنية من التقنيات التكنولوجية الخاصة بمعالجة البيانات آلياً، ومدى تطبيقها على الرقابة الداخلية، وتأتي أهمية هذه الدراسة لحاجة المؤسسات في تطبيق نظام تشغيل إلكتروني يعتمد على تكنولوجيا المعلومات التي تساعد في قيامها بكافة أنشطتها بشكل سليم وتحقيق أهدافها وتوفير الوقت والجهد لها.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على المفاهيم الخاصة بتكنولوجيا المعلومات الخاصة بنظام التشغيل الإلكتروني والرقابة الداخلية.
2. تسليط الضوء على مدى فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام تشغيل إلكتروني قادر على رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلي.
3. بيان تأثير فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية.
4. بيان هل يسهل نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات تقييم فاعلية الرقابة الداخلية.
5. بيان مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية المحوسب على الوقت والجهد أو يقلل من الوقت والجهد في بلدية سحاب

(2) لطفی، أمین السید احمد، (2009). التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، القاهرة: مصر، ص 3.

فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لفاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني يؤثر إيجاباً على مخرجات المعلومات المحاسبية في بلدية سحاب من وجهة نظر الموظفين؟
- الفرضية الثانية: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكفاءة الكادر الوظيفي في دعم جودة الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات في بلدية سحاب من وجهة نظر الموظفين؟
- الفرضية الثالثة: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لضعف نظام الرقابة الداخلية في ظل نظام التشغيل الإلكتروني يؤدي إلى وقوع الأخطاء والمخالفات في بلدية سحاب من وجهة نظر الموظفين.
- الفرضية الرابعة: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لضعف نظام الرقابة الداخلية في ظل نظام التشغيل الإلكتروني يؤدي إلى وقوع الأخطاء والمخالفات في بلدية سحاب من وجهة نظر الموظفين.

مصطلحات الدراسة:

نظام الرقابة الداخلية:

هي عملية تتضمن وضع نظام دقيق للمعلومات يتيح التأكد بشكل دائم، أن العمليات تتم حسب الخطة الموضوعية، ويقوم هذا النظام على وجود بيانات دائمة عن الأداء الفعلي ويتم مقارنتها بالخطة الموضوعية⁽³⁾.

نظام التشغيل الإلكتروني:

ويقصد به النظام الذي يقوم فقط بتشغيل العمليات المحاسبية اليومية الناتجة عن نشاط المؤسسة كتشغيل عمليات الأجور، تسجيل عمليات الصرف والتحويل، وغيرها من الأنشطة اليومية التي تمارسها المؤسسة، وهذا النظام غالباً ما يطبق بصورة جزئية بمعنى أنه قد يقتصر على تشغيل عمليات معينة دون الأخرى باستخدام الكمبيوتر، وعادة ما تكون العمليات الروتينية المتكررة التي تتم بصورة يومية كما هو الحال في عمليات الأجور⁽⁴⁾.

مفهوم الرقابة الداخلية

إن نظام الرقابة الداخلية يعتبر أحد أهم الإجراءات التي تتخذها المؤسسة لمواجهة المخاطر والحد منها، ويشكل تطبيق هذا النظام بكفاءة وفاعلية من قبل الإدارة والأفراد حماية المؤسسة من المخاطر التي قد تواجهها، ويقلل من احتمالية تعرضها للمخاطر إلى أقل حد ممكن، كما يعتبر دراسة تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة حجر الأساس الذي ينطلق منه المراقب، وهو بمثابة نقطة الارتكاز له عند أعداده لبرنامج الرقابة وتحديد نسب الاختبارات والعينات، فكلما كان نظام الرقابة قوياً وفعالاً وامتاسكاً كلما أدى إلى نتائج أفضل⁽⁵⁾.

حيث أن الرقابة الداخلية تهتم متابعة الخطط عند تنفيذها خطوة بخطوة، وذلك بهدف التعرف على الأخطاء والانحرافات والعيثات التي قد تقع بها الإدارة، والعمل على التغلب عليها في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات التصحيحية قبل أن يستفحل خطرها، مما يضمن سلامة المركز المالي للمؤسسات العامة ويؤدي إلى تحقيق التوازن والمحافظة على المركز المالي⁽⁶⁾.

(3) محمد توفيق ماضي (2000)، إدارة وجدولة المشاريع، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ص 287.

(4) عبد العزيز السيد مصطفى (2006). استخدام التدقيق المالي والمراجعة، بدون دار نشر، عمان الأردن، ص 5.

(5) كفاوي، عوف، (2010)، الرقابة المالية: بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية: مطبعة الانتصار، ص 26.

(6) زويلف، مهدي حسن، والقريوتي، محمد قاسم، (2008) مبادئ الإدارة نظريات ووظائف، عمان: جمعية عمال المطابع التعاونية، ص 203.

عرفت الرقابة الداخلية بأنها ذلك الجزء من نظام الرقابة الذي يعنى بتحقيق الغايات المحاسبية للمنظمة، وهي عملية أساسية ومستمرة تمارسها الإدارة في كافة المستويات للتعرف على أداء العاملين وإنجازاتهم، ومدى تحقيق الشركة لأهدافها وخططها، والتأكد من سير عملية التنفيذ وفقاً للسياسات المرسومة، وضمن الوقت والإمكانات والتكاليف المحددة في الخطة⁽⁷⁾.

أهمية الرقابة الداخلية

إن أهمية نظام الرقابة الداخلية للإدارة يتمثل في أنه أداة تمكنها من التأكد من حسن تنفيذ السياسات المالية الموضوعية، وبالتالي تحقيق الأهداف المتعلقة بمصادقية وعدالة القوائم المالية ودقة التقارير المالية المقدمة إليها، لحماية أصول الشركة من التلاعب وسوء الاستخدام، حيث يتطلب من الإدارة تقييم هذا النظام لمعرفة نقاط الضعف والعمل على تصحيحها وعلاجها، وقد أضحت الرقابة المالية مجالاً خصباً لأبحاث ودراسات العديد من المهتمين والدارسين، وذلك لأهميتها في الكشف عن مواطن الخلل والضعف في العمليات الإدارية، وكذلك الأشخاص القائمين على تنفيذ هذه العمليات مما يساعد في تصحيح المسارات والانحرافات أثناء تنفيذ الخطط الموضوعية بكفاءة⁽⁸⁾.

خطوات الرقابة الداخلية

للحكم على مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية لا بد من قيام المراقبين بالعديد من الإجراءات المخطط لها بعناية وذلك على النحو الآتي:

- 1- **دراسة وفهم النظام:** وتتضمن هذه الخطوة الحصول على معلومات كافية وشاملة لعناصر نظام الرقابة، ومن المعلومات التي يجب دراستها وفهمها بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، الإجراءات الرقابية، النظام المحاسبي، نظام المتابعة والمراقبة وغيرها، والتأكد من أن هذه المعلومات قابلة للفحص والمتابعة والمراجعة⁽⁹⁾.
- 2- **التقييم المبدئي:** إذ يتم تحليل المعلومات التي تم الحصول عليها في الخطوة الأولى، وذلك من أجل الوصول إلى توقعات حول مدى فاعلية نظام الرقابة وضعفه وعدم قدرته على اكتشاف الانحرافات ومنع الأخطاء، وبالتالي تعديل اختباره اللاحقة في ضوء هذه المعلومات وذلك لكل نشاط من الأنشطة الرئيسية في المؤسسة⁽¹⁰⁾.
- 3- **تحديد الظروف التي تتطلب كتابة التقرير للإدارة:** إذ يتم خلال هذه الخطوة تحديد الظروف التي قد تؤثر في عملية إعداد القوائم المالية، والتي تتطلب كتابة تقرير للإدارة عند حدوثها.
- 4- **اختبار تطبيق الإجراءات:** وتشمل هذه الخطوة التأكد من تطبيق إجراءات الرقابة كما هو مخطط لها، من خلال استخدام بعض الوسائل مثل الفحص المستندي والملاحظة الشخصية للمدقق، ومقارنة أداء الشركة بالمعايير الخاصة بالنشاط أو بأداء المؤسسات المشابهة.
- 5- **التقييم النهائي:** وهذه الخطوة التي يمكن من خلال الحكم على مدى فاعلية نظام الرقابة، وذلك بالتأكد من وجود عناصر نظام الرقابة، للحكم على فاعلية النظام وفي حالة غياب أو ضعف أحد هذه العناصر، فإنه يتم الحكم بضعف النظام، وإذا حدثت ظروف

(7) عباس، علي، (2009)، أساسيات علم الإدارة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان: الأردن، ص 183.

(8) بسبوني، عبد الغني، (2009)، أصول علم الإدارة العامة، بيروت: الدار الجامعية، ص 404.

(9) Guy, D. M. (2008), Auditing, Harcourt Brace & Company, New York.

(10) Simon, A (2002), Auditing, Prentice Hall, New Jersey.

تستدعي كتابة تقرير وتم اكتشافها أثناء دورة العمل الاعتيادية واتخذت إجراءات تصحيحية، فإنه يمكن الحكم على فاعلية النظام، والعكس إذا اكتشفت الأخطاء ولم تتخذ إجراءات تصحيحية، فإن ذلك يدعو إلى الشك في فاعلية ومصادقية النظام⁽¹¹⁾.

مقومات وعناصر الرقابة الداخلية

يشير (دهمش، 2000، ص 214) إلى أن نظام الرقابة الفعال يجب أن يحتوي على العناصر (المقومات) التالية⁽¹²⁾:

- 1- خطة واضحة ومنطقية للوظائف التنظيمية التي تمثل الخطوط العريضة الواضحة لصلاحيات ومسؤوليات كل وحدة تنظيمية والعاملين فيها، مع ضرورة الفصل بين الوظائف المختلفة (التفويض والتحويل والتشغيل والتسجيل والاحتفاظ بالأصول والأموال).
- 2- نظام مالي ملائم للعمليات والأنشطة لتحديد العلاقات المالية مع وجود إجراءات واضحة ومعقولة لتسجيل النتائج المتعلقة بهذه العمليات والأنشطة.
- 3- وجود ممارسات إدارية سليمة تمكن من القيام بمهام ووظائف وواجبات كل وحدة إدارية وكل شخص داخلها بشكل فعال.
- 4- وجود معايير واضحة لجودة الأداء بالنسبة لأعمال وإنجازات الموظفين على اختلاف مستوياتهم.
- 5- وجود الشخص المناسب في المكان المناسب، والذي يجب أن يتمتع بالمقدرة والأهلية والخبرة والتدريب الكافي للقيام بالإعمال المعهودة إليه بشكل مرضٍ.
- 6- وجود نظام تدقيق داخلي جيد مبني على أساس مهني فعال ومستقل بالنسبة للعمليات موضع التدقيق.

أثر نظام التشغيل الإلكتروني على نظام الرقابة الداخلية

تؤثر تكنولوجيا المعلومات على نظام الرقابة الداخلية، ولذلك يعرض الباحث تأثير بيئة تكنولوجيا المعلومات على مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها ومكوناتها وفقا للإطار المتكامل لنظام الرقابة الداخلية الذي وضعته لجنة (COSO) لرعاية المنظمات المنبثقة عن لجنة Treadway المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) وذلك على النحو التالي:

تأثير تكنولوجيا المعلومات على نظام الرقابة الداخلية

وضعت لجنة (COSO) تعريفا للرقابة الداخلية على أنه: عمليات تنفذ بواسطة مجلس إدارة الوحدة أو الإدارة وكل الموظفين وتصمم لتوفير ضمان معقول عن تحقيق الأهداف المتمثلة في: الاعتماد على القوائم المالية، والالتزام بتنفيذ القوانين والتطبيقات، وكفاية وفاعلية العمليات⁽¹³⁾.

تأثير تكنولوجيا المعلومات على أهداف الرقابة الداخلية

يشير (جمعة، 2009، ص 82) إلى أن أهداف الرقابة الداخلية تتمثل في المحافظة على أصول الشركة، وتأكيد سلامة بياناتها، وتحقيق أهداف الشركة بكفاءة وفاعلية، واستخدام الموارد بكفاءة، لذا فإن أهداف الرقابة في ظل تكنولوجيا المعلومات تتمثل في التأكد من سلامة العمليات والمدخلات والمخرجات، وسلامة تحديث المدخلات، وسلامة الملفات الدائمة، بالإضافة إلى اعتماد جميع

(11) زيدان، زياد أمين عبد الغني، (2001)، تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في الجامعات الخاصة الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت: المفرق، الأردن، ص 42.

(12) دهمش، نعيم. (2000). "تدقيق وتقييم كفاءة الأداء وفعالية المشاريع الإنمائية في الدول النامية". مجلة دراسات، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، ص 214.

(13) COSO, Internal Control (1994). Integrated Framework, Evaluation Tools, The Institute of Internal Auditors, (IIA), p 12.

العمليات من المختصين في الشركة، ويعتبر المسؤول عن تحقيق اهداف الرقابة في ظل تكنولوجيا المعلومات كل من مجلس الإدارة، ومدير ادارة التشغيل الالكتروني للبيانات والمدققين الداخليين⁽¹⁴⁾.

تأثير تكنولوجيا المعلومات على عملية تقييم وتحليل المخاطر

ينصب اهتمام الرقابة الداخلية بالمخاطر وعملية تقييم المخاطر وذلك لاحتمالية تغير الظروف المحيطة بالشركة والتطورات التكنولوجية التي تؤثر على النشاطات وطبيعة عمل الشركة، والمخاطرة من وجهة نظر الرقابة الداخلية هي ظروف عدم التأكد من حدوث أمور لها تأثير على تحقيق أهداف الشركة، وهذه المخاطر تقاس بصيغة التكرار أو الاحتمالية الكبيرة لحدوثها، وتعتبر الخطورة أكيدة الحدوث في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات عندما تكون المهارات الموجودة بالشركة لا تؤثر عليها، وعندما تحسب احتمالية حدوثها بالاعتماد على عدد من الملاحظات، وعندما يكون النظام الرقابي ضعيفا⁽¹⁵⁾.

تأثير تكنولوجيا المعلومات على الأنشطة الرقابية

تحدث النشاطات الرقابية في كل مستويات وعمليات الشركة. فهي تضم مجموعة واسعة من النشاطات المختلفة مثل المصادقات أو التأكيدات، ومراجعة الأداء، والحفاظ على إجراءات الأمن، وإيجاد السجلات المناسبة والحفاظ عليها. وهذه الأنشطة يمكن تطبيقها في بيئة عمل الكترونية أو يدوية، ومن أهم النشاطات ذات العلاقة ببيئة تكنولوجيا المعلومات والتي يجب التركيز عليها من قبل الشركات ما يلي⁽¹⁶⁾:

أ- الرقابة على معالجة المعلومات.

ب- الرقابة المادية على الأصول الحساسة.

ج- الرقابة على فصل الصلاحيات.

د- الرقابة على التسجيل الصحيح للصفقات والأحداث في الوقت المناسب وتوفير المعلومات لها.

هـ- الرقابة على التوثيق المناسب للصفقات والرقابة الداخلية.

تأثير تكنولوجيا المعلومات على الاتصالات والمعلومات

أسهمت ثورة المعلومات والاتصالات التي يشهدها العالم في ظهور تطورات جديدة في مجال الأعمال التجارية، ومن ضمنها نشاط التجارة الالكترونية التي تعتبر من هنا حديثا لأداء الأعمال التجارية باستخدام شبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتتميز التجارة الالكترونية بعدم وجود وثائق ورقية متبادلة في إجراء وتنفيذ المعاملات من خلالها، إذ يتم إرسال كافة الوثائق الكترونيا ودون استخدام الورق.

تُعد الاتصالات من الأمور الهامة في وظيفة التدقيق، إذ يستطيع المدققون استخدام الاتصالات الالكترونية لتوزيعها على الجهات المطلوبة بشكل فعال، وهذا بدوره يسمح للمديرين باتخاذ الإجراءات التصحيحية بوقت أكثر ملاءمة، وإيجاد سرعة أكبر للاستجابة

(14) الاتحاد الدولي للمحاسبين، المجمع العربي للمحاسبين 2010، ص12

جمعة، احمد حلمي، (2009). المدخل إلى التدقيق الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

(15) Bielke ,S, (2001) "Risk Assessment – Mission Impossible?" , IIA , Vol 4, p: 4.

(16) جمعة، احمد حلمي، (2009). المدخل إلى التدقيق الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان: الأردن، ص 82.

لتوصيات التدقيق، ويمكن بعد ذلك إعدادها مبكراً وإعطاء تصريح بنشر تقرير المدقق، بحيث يكون التقرير أكثر ايجابية بدلاً من احتوائه على المشاكل فقط .

تأثير تكنولوجيا المعلومات على المراقبة

توفر عملية المراقبة عملية تدقيق فعالة في إدارة موارد التدقيق (الموارد البشرية، والموارد الآلية)، وتحقيق كيفية الاستجابة إلى الأنظمة والتشريعات والقوانين المتعلقة بالتدقيق، وقد فرضت تكنولوجيا المعلومات استمرارية عملية المراقبة بسبب زيادة الطلب على تلك المعلومات من قبل الإدارة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب⁽¹⁷⁾.

إن المؤسسات ولا سيما الكبيرة منها يزيد اعتمادها على تطبيق بيئة العمل الإلكتروني في كل يوم، من أجل إدارة أعمالها ونشاطاتها بأسلوب ووقت مناسبين، وذلك ناتج عن التغيير السريع في التطورات التكنولوجية التي تؤثر على بيئة عمل تلك الشركات، كما أن عملية المراقبة أو استمرارية المراقبة التي فرضتها تكنولوجيا المعلومات في ظل بيئة عمل إلكتروني تعتمد على ثلاثة مبادئ هي⁽¹⁸⁾:
أ- أن تكون الممارسات الآلية المتبعة في الشركة تتفق مع السياسات الموضوعية من قبل تلك الشركة.

ب- أن يكون هناك إمكانية تحديد السرعة التي يستطيع بها المديرون أو المدققون الداخليون تحديد المشاكل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات أو بيئة العمل الإلكتروني.

ج- أن تقوم الإدارة على تحديد الموظفين المصرح لهم بالعمل في بيئة تكنولوجيا المعلومات وتحديد ما يجب عمله من كل موظف في تلك البيئة.

وتتطلب عملية استمرار المراقبة في ظل العمل الإلكتروني أو تكنولوجيا المعلومات فصل الوظائف بين الموظفين، من أجل إمكانية تحديد مواطن الخلل في الوقت المناسب، ويتم ذلك بتعيين مدقق حسابات خارجي لإجراء التدقيق على أساس شهري أو ربع سنوي، وتطبيق بيئة العمل الإلكتروني المناسبة لنشاطات وأعمال الشركة. كما أن عملية فصل الوظائف والمسؤوليات تتطلب تحديد المسؤولين عن تنفيذ الأعمال والنشاطات الحرجة بالشركة، وتحديد الأماكن المهمة من أجل تركيز الرقابة عليها، وتحديد من يقوم بتغييرها ولماذا تم تغييرها.

الطريقة والإجراءات

تتناول هذه الدراسة وصفاً لمجتمع الدراسة وعينتها، وطريقة اختيار العينة، ووصف أداة القياس المستخدمة في الدراسة وكيفية بنائها، ودلالات صدقها وثباتها، ويتضمن هذا البحث أيضاً عرضاً لإجراءات الدراسة التي تم اتخاذها، والمعالجة الإحصائية المستخدمة لتحليل نتائجها.

منهجية الدراسة:

قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال من خلال دراسة وتحليل الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة وذلك من خلال الرجوع إلى المصادر والمراجع العلمية لتحديد الإطار النظري للدراسة.

المحور الأول: الدراسات النظرية: والتي تناولت مدى فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني من وجهة نظر موظفي بلدية سحاب والدراسات السابقة ومن ثم تحديد العوامل والمتغيرات المختلفة ومدى فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقاتها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني وذلك من خلال الفرضيات النظرية وبالاستناد على الدراسات في هذه المجالات.

(17)Grand, C. (2001) "Information Technology Auditing" .www.theiia.org, P: 13.

(18) Baccasam, V.P. (2003) ,"Continuous Monitoring of Application Risk ",IIA, Vol 6 , p: 2.

المحور الثاني: الدراسة التطبيقية: سيقوم الباحث من خلالها باختيار عينة الدراسة ومتغيرات الدراسة واستخدام الاساليب الإحصائية المناسبة في اختبار فرضيات الدراسة، ومن ثم تحليل نتائج الدراسة ومحاولة تفسير مدى فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني من وجهة نظر موظفي بلدية سحاب.

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

1. الحدود المكانية: ستطبق هذه الدراسة على بلدية سحاب في المملكة الأردنية الهاشمية.
2. الحدود الزمنية: ستغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية الممتدة خلال العام 2022/2021.
3. الحدود البشرية: ستشمل هذه الدراسة على جميع الموظفين العاملين في بلدية سحاب في المملكة الأردنية الهاشمية.
4. الحدود الموضوعية: ستتناول هذه الدراسة مدى فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني من وجهة نظر موظفي بلدية سحاب.

محددات الدراسة:

1. مجال التطبيق في هذه الدراسة على عينة من بلدية سحاب في المملكة الأردنية الهاشمية، لذا سيقصر تعميم هذه النتائج على بلدية سحاب فقط.
2. عينة من الموظفين في بلدية سحاب المختارة تم أخذها في هذه الدراسة.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من كافة الموظفين العاملين في بلدية سحاب والبالغ عددهم (415) موظفاً وموظفة، وتم اختيار (100) موظف وموظفة بالطريقة الطبقيّة العشوائية من العينة الكلية.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة الطبقيّة العشوائية من موظفي بلدية سحاب من مجتمع الدراسة وبذلك بلغت عينة الدراسة (100) موظف وموظفة في بلدية سحاب، حيث تم تحديد العينة وتوزيعها على بلدية سحاب، حيث أن المعاينة العشوائية ضرورية للإحصاء الاستدلالي، وبذلك يمكن تعميم نتائج العينة على المجتمع ككل، والجدول رقم (1) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً (العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة).

الجدول (1)

توزع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والوظيفة، ومدة الخدمة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
الجنس	نكر	65	65%
	أنثى	35	35%
	المجموع	100	100%
العمر	أقل من 30 سنة	51	51%
	من 30 - 40 سنة	37	37%
	أكثر من 40 سنة	12	12%

المجموع	100	%100
المؤهل العلمي		
دبلوم	41	%41
بكالوريوس	56	%56
ماجستير	2	%2
دكتوراه	1	%1
المجموع	100	%100
المسمى الوظيفي		
رئيس قسم	11	%11
موظف	52	%52
إداري	16	%16
عامل	21	%21
المجموع	100	%100
عدد سنوات الخبرة		
أقل من 5 سنوات	27	%27
من 5-10 سنوات	48	%48
من 10 سنوات فأكثر	25	%25
المجموع	100	%100

يبين الجدول السابق أن عدد تكرارات الذكور بلغت (65) تكراراً بنسبة مئوية (65%) أما الإناث فبلغ (35) تكراراً وبنسبة مئوية (35%)، وبلغ عدد تكرارات فئة العمر أقل من 30 سنة (51) وبنسبة مئوية بلغت (41%)، وبلغت عدد تكرارات فئة من 30-40 سنة (37) وبنسبة مئوية (37%) وبلغ عدد تكرارات فئة أكثر من 40 سنة (12) وبنسبة مئوية (12%). وبلغ عدد تكرارات فئة الدبلوم (41) وبنسبة مئوية (41%)، كما بلغ عدد تكرارات البكالوريوس (56) وبنسبة مئوية (56%)، كما بلغ عدد تكرارات فئة الماجستير (2) تكراراً وبنسبة مئوية (2%)، كما بلغ عدد تكرارات فئة الدكتوراه (1) تكرار وبنسبة مئوية (1%)، أما عدد تكرارات فئة رئيس قسم فقد بلغت (11) تكراراً، وبنسبة مئوية (11%)، وبلغت عدد تكرارات فئة موظف (52) تكراراً، وبنسبة مئوية (52%)، وبلغت عدد تكرارات فئة إداري (16) تكراراً، وبنسبة مئوية (16%)، وبلغت عدد تكرارات فئة فني عامل (21) تكراراً، وبنسبة مئوية (21%)، أما عدد تكرارات عدد سنوات الخدمة أقل من 5 سنوات (27) تكراراً، وبنسبة مئوية (27%)، وبلغت عدد تكرارات عدد سنوات الخبرة من 5-10 سنوات (48)، وبنسبة مئوية (48%)، وبلغت عدد تكرارات عدد سنوات الخبرة من 10 سنوات فأكثر (25) تكراراً، وبنسبة مئوية (25%).

أداة الدراسة:

تم تصميم استبانة مكونة من ثلاثة محاور تضمن المحور الأول فقرات تقيس الخصائص الشخصية للمبحوثين، (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة، عدد سنوات الخبرة) بهدف توصيف العينة، والمحور الثاني فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها، والمحور الثالث نظام التشغيل الإلكتروني.

حيث طلب من الموظفين في بلدية سحاب الإجابة على عبارات الاستبانة في جزئها الأول حسبما يتفق مع الخاصية التي تتوافر فيه، في حين طلب منهم في باقي أجزاء الاستبانة وضع الاختيار وقد تراوحت درجة الاستجابة وكان المقياس كما يأتي:

موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً
5	4	3	2	1

تحليل الاستبيان:

لأغراض تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته سيتم تحليل البيانات الواردة في الاستبانة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. اختبار ألفا كرونباخ وذلك للتحقق من اعتمادية الاستبانة كقياس للمتغيرات.
2. الإحصاءات الوصفية من متوسطات حسابية وانحرافات معيارية لمعرفة مدى فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني.
3. اختبار (One Sample Test).

ثبات الأداة:

تم اختبار أداة الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا لاختبار ثبات أداة البحث لفاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني.

تم اختبار أداة الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا لاختبار ثبات أداة البحث لفاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني في بلدية سحاب من وجهة نظر الموظفين، وتبين أن قيمة معامل كرونباخ ألفا لكافة الأجزاء هي (0.88) وهو ما يبين مدى موثوقية هذه الأداة لقياس المتغيرات وثباتها.

تم توزيع الاستبانات على الموظفين في بلدية سحاب أثناء الدوام الرسمي والتحدث إلى أفراد عينة الدراسة مباشرة لتعريفهم بالهدف من الدراسة والإجابة على أية استفسارات لهم، وتم توزيع (100) استبانة وأعطت الفرصة لأفراد عينة الدراسة للإجابة على الاستبانة، حيث بلغ عدد الاستبانات المكتملة الإجابات والتي تم الحصول عليها من أفراد عينة الدراسة (100) استبانة صالحة للتحليل.

تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

يتضمن هذا الجزء عرضاً لنتائج الدراسة ومناقشتها وذلك بالإجابة على فرضياتها الأساسية، وفيما يلي عرضاً لنتائج الدراسة وفقاً لفرضيات الدراسة.

أولاً: فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني يؤثر إيجاباً على مخرجات المعلومات المحاسبية

الجدول رقم (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني يؤثر إيجاباً على مخرجات المعلومات المحاسبية مرتبة تنازلياً

الرقم	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	1	الاعتماد نظام التشغيل الإلكتروني يقوم بدعم فاعلية نظام الرقابة الداخلية.	4.86	.486	مرتفع

الرقم	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
2	3	نظام التشغيل الإلكتروني يعمل على توفير المعلومات بدقة تزيد من فاعلية الرقابة الداخلية.	4.82	.498	مرتفع
3	4	تطبيق نظم التشغيل الإلكتروني توفر الوقت والجهد المبذول في ملية الرقابة ويزيد من فعاليتها.	4.81	.489	مرتفع
4	2	استخدام الكمبيوتر في عملية الرقابة الداخلية يعمل على ربط كافة فروع الوحدات المحاسبية ويؤدي إلى توحيد المعلومات وقابليتها للرقابة.	4.83	.451	مرتفع
5	5	يتوقف تطبيق الرقابة الداخلية على دقة نظام التشغيل الإلكتروني.	4.80	.382	مرتفع
المتوسط الكلي			4.82	.481	مرتفع

يبين الجدول (2) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقاتها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني يؤثر إيجابياً على مخرجات المعلومات المحاسبية، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.80 و 4.86) وبمستوى مرتفع، حيث جاءت الفقرة (الاعتماد نظام التشغيل الإلكتروني يقوم بدعم فاعلية نظام الرقابة الداخلية) بالرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي (4.86) بمستوى مرتفع، في حين جاءت فقرة (يتوقف تطبيق الرقابة الداخلية على دقة نظام التشغيل الإلكتروني). بالرتبة الأخيرة بأقل متوسط حسابي (4.80) وبمستوى مرتفع.

كفاءة الكادر الوظيفي في دعم جودة الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني

الجدول رقم (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كفاءة الكادر الوظيفي في دعم جودة الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني مرتبة تنازلياً

الرقم	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	2	فاعلية التشغيل الإلكتروني للبيانات تتطبق كادر وظيفي مؤهل وذو خبرة.	4.78	.563	مرتفع
2	1	تدريب الكادر الوظيفي باستمرار يضمن استيعاب المتغيرات ومواكبة التطورات في هذا المجال.	4.80	.888	مرتفع
3	5	يتضمن التدريب كامل إجراءات العملية الرقابية على الكمبيوتر خطوة بخطوة لحين ظهور النتائج النهائية.	4.69	.705	مرتفع

الرقم	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
4	4	الاستعانة بالخبرات الخارجية لتدريب وتطوير إمكانيات العاملين في مجال استخدام الكمبيوتر من خلال العملية الرقابية.	4.70	.686	مرتفع
5	3	يؤثر التأهيل العلمي والعملية على كفاءة وأداء المراجع الداخلي في ظل الرقابة الإلكترونية.	4.71	.670	مرتفع
المتوسط الكلي					
			4.72	.656	مرتفع

يبين الجدول (3) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكفاءة الكادر الوظيفي في دعم جودة الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.69 و 4.78) وبمستوى مرتفع، حيث جاءت الفقرة (تدريب الكادر الوظيفي باستمرار يضمن استيعاب المتغيرات ومواكبة التطورات في هذا المجال) بالرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي (4.78) وبمستوى مرتفع، في حين جاءت فقرة (يتضمن التدريب كامل إجراءات العملية الرقابية على الكمبيوتر خطوة بخطوة لحين ظهور النتائج النهائية). بالرتبة الأخيرة بأقل متوسط حسابي (4.69) وبمستوى مرتفع.

ثالثاً: ضعف نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني ووقوع الأخطاء والمخالفات

الجدول رقم (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لضعف نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني ووقوع الأخطاء والمخالفات مرتبة تنازلياً

الرقم	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	1	وجود نظام تشغيل إلكتروني متطور يسهل على المراجع من اكتشاف الأخطاء وتوجيه الموظفين على تصحيحها في وقتها.	4.80	.888	مرتفع
2	2	يقوم نظام الرقابة الداخلية على تقليل الأخطاء المقصودة وغير المقصودة.	4.79	.587	مرتفع
3	3	نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني يساعد المراجع الداخلي من التركيز على مواطن الضعف والانحراف في الأداء.	4.73	.727	مرتفع
4	4	اعتماد أساسيات التأمين والحماية كإدخال كلمات مرور من أجل التأكد من هوية النظام الذي يؤدي إلى رفع كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية.	4.72	.783	مرتفع

الرقم	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
5		استخدام نظام التشغيل الإلكتروني في عملية الرقابة الداخلية يؤدي إلى انخفاض نسبة الأخطاء والمخالفات.	4.68	.805	مرتفع
المتوسط الكلي			4.76	.746	مرتفع

يبين الجدول (4) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لضعف نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني ووقوع الأخطاء والمخالفات، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.72 و 4.80) وبدرجة مرتفعة، حيث جاءت فقرة (وجود نظام تشغيل إلكتروني متطور يسهل على المراجع من اكتشاف الأخطاء وتوجيه الموظفين على تصحيحها في وقتها) بالرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي (4.80) وبدرجة مرتفعة، في حين جاءت الفقرة (استخدام نظام التشغيل الإلكتروني في عملية الرقابة الداخلية يؤدي إلى انخفاض نسبة الأخطاء والمخالفات) بالرتبة الأخيرة بأقل متوسط حسابي (4.72) وبدرجة مرتفعة.

اختبار فرضيات الدراسة:

نتائج اختبار الفرضية الأولى والتي تنص على: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لفاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني يؤثر إيجاباً على مخرجات المعلومات المحاسبية في بلدية سحاب من وجهة نظر الموظفين

للإجابة عن الفرضية الأولى تم حساب معامل الارتباط بين فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني باستخدام ارتباط معامل بيرسون، والجدول (5) يبين هذه النتائج.

الجدول (5)

معامل الارتباط بين فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني يؤثر إيجاباً على مخرجات المعلومات المحاسبية في بلدية سحاب باستخدام ارتباط معامل بيرسون

الدرجة الكلية لنظام التشغيل الإلكتروني	الثالث	الثاني	الأول	المجالات	الرقابة الداخلية	فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها
.455**	.391**	.419**	.446**	معامل الارتباط	الأول	
.000	.000	.000	.000	مستوى الدلالة		

يظهر من الجدول (5) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني يؤثر إيجاباً على مخرجات المعلومات المحاسبية في بلدية سحاب من وجهة نظر الموظفين، إذ بلغ معامل الارتباط (0.455) وبمستوى دلالة (0.000) وإن هذه العلاقة كانت موجبة.

نتائج اختبار الفرضية الثانية والتي تنص على الفرضية الثانية: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكفاءة الكادر الوظيفي في دعم جودة الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات في بلدية سحاب من وجهة نظر الموظفين.

للإجابة عن الفرضية الثانية تم حساب معامل الارتباط بين كفاءة الكادر الوظيفي في دعم فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني باستخدام ارتباط معامل بيرسون، والجدول (6) يبين هذه النتائج.

الجدول (6)

معامل الارتباط لكفاءة الكادر الوظيفي في دعم فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني في بلدية سحاب باستخدام ارتباط معامل بيرسون

كفاءة الكادر الوظيفي في دعم فاعلية الرقابة الداخلية	المجالات	الأول	الثاني	الثالث	الدرجة الكلية لنظام التشغيل الإلكتروني
الثاني	معامل الارتباط	.396**	.522**	.459**	.488**
	مستوى الدلالة	.000	.000	.000	.000

يظهر من الجدول (6) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لكفاءة الكادر الوظيفي في دعم جودة الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني في بلدية سحاب من وجهة نظر الموظفين، إذ بلغ معامل الارتباط (0.488) وبمستوى دلالة (0.000) وان هذه العلاقة كانت موجبة.

نتائج اختبار الفرضية الثالثة والتي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لضعف نظام الرقابة الداخلية في ظل نظام التشغيل الإلكتروني يؤدي إلى وقوع الأخطاء والمخالفات في بلدية سحاب من وجهة نظر الموظفين للإجابة عن الفرضية الثالثة تم حساب معامل الارتباط بين فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني باستخدام ارتباط معامل بيرسون، والجدول (7) يبين هذه النتائج.

الجدول (7)

معامل الارتباط لضعف نظام الرقابة الداخلية في ظل نظام التشغيل الإلكتروني يؤدي إلى وقوع الأخطاء والمخالفات باستخدام ارتباط معامل بيرسون

ضعف نظام الرقابة الداخلية	المجالات	الأول	الثاني	الثالث	الدرجة الكلية لنظام التشغيل الإلكتروني
الثالث	معامل الارتباط	.387**	.494**	.483**	.484**
	مستوى الدلالة	.000	.000	.000	.000

يظهر من الجدول (8) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لضعف نظام الرقابة الداخلية في ظل نظام التشغيل الإلكتروني يؤدي إلى وقوع الأخطاء والمخالفات في بلدية سحاب من وجهة نظر الموظفين، إذ بلغ معامل الارتباط (0.484) وبمستوى دلالة (0.000) وان هذه العلاقة كانت موجبة.

نتائج اختبار الفرضية الرابعة والتي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) فاعلية نظام الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني في بلدية سحاب من وجهة نظر الموظفين تعزى للمتغيرات الديموغرافية (العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة).

الجنس:

للإجابة عن الفرضية الصفرية والسؤال المنبثق عنها والمتعلق بالجنس تم استخراج المتوسطات الحسابية واختبار "ت" للعينات المستقلة والجدول التالي يبين هذه النتائج:

الجدول رقم (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" تبعا لمتغير الجنس

المجالات	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها	ذكر	65	4.676	.588	.027	99	.979
	انثى	35	4.678	.611			
المتوسط الكلي	ذكر	65	4.695	.533	-.370	99	.712
	انثى	35	4.667	.583			

يبين الجدول (7) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على جميع مجالات فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها، والدرجة الكلية للمقياس تبعا لمتغير الجنس، بالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات الموظفين حول مدى فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني تعزى لمتغير الجنس.
العمر:

للإجابة عن الفرضية الصفرية والسؤال المنبثق عنها والمتعلق بالعمر تم استخراج المتوسطات الحسابية والمتوسط الكلي تبعا للعمر، والجدول التالي يبين هذه النتائج:

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات دور القيادة الإدارية تبعا لمتغير العمر

المجالات	العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها	أقل من 30 سنة	51	4.66	.616
	من 30 - 40 سنة	37	4.67	.607
	أكثر من 40 سنة	12	4.73	.482
المتوسط الكلي	الكلية	100	4.72	.545
	أقل من 30 سنة	51	4.72	.518
	من 30 - 40 سنة	37	4.66	.579
	أكثر من 40 سنة	12	4.66	.562
	الكلية	100	4.69	.644

يلاحظ من الجدول (8) وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها والمتوسط الكلي تبعاً لمتغير العمر، ولمعرفة دلالة هذه الفروق تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) والجدول (9) يبين نتائج هذا التحليل:

جدول (9)

نتائج تحليل التباين (One- Way ANOVA) لمجالات دور القيادة الإدارية والمتوسط الكلي تبعاً لمتغير العمر

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	الدلالة الإحصائية
فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها	بين المجموعات	.097	3	.032	.089	.966
	خلال المجموعات	80.102	97	.362		
	المجموع	80.199	100			
المتوسط الكلي	بين المجموعات	.163	3	.054	.172	.915
	خلال المجموعات	69.577	97	.315		
	المجموع	69.739	100			

يبين الجدول (9) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مجالات المقياس والدرجة الكلية تبعاً لمتغير العمر. بالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات الموظفين حول مدى فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني تعزى لمتغير العمر.

المؤهل العلمي: للإجابة عن الفرضية الصفرية والسؤال المنبثق عنها المتعلق بالمؤهل العلمي تم استخراج المتوسطات الحسابية لمجالات المقياس والمتوسط الكلي، والجدول التالي يبين هذه النتائج:

جدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات مقياس دور القيادة الإدارية والمتوسط الكلي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

المجالات	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها	دبلوم	41	4.65	.639
	بكالوريوس	56	4.67	.662
	ماجستير	2	4.71	.617
	دكتوراة	1	4.67	.816
	الكلي	100	4.67	.644
المتوسط الكلي	دبلوم	41	4.68	.532
	بكالوريوس	56	4.67	.591
	ماجستير	2	4.71	.571
	دكتوراة	1	4.65	.678

المجالات	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	الكلية	100	4.68	.558

يلاحظ من الجدول (10) وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات المقياس والمتوسط الكلي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، ولمعرفة دلالة هذه الفروق تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) والجدول (11) يبين نتائج هذا التحليل:

جدول (11)

نتائج تحليل التباين (One- Way ANOVA) لمجالات المقياس والمتوسط الكلي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	الدلالة الإحصائية
فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها	بين المجموعات	.109	3	.036	.086	.967
	خلال المجموعات	92.761	97	.420		
	المجموع	92.870	100			
المتوسط الكلي	بين المجموعات	.051	3	.017	.054	.984
	خلال المجموعات	69.688	97	.315		
	المجموع	69.739	100			

يبين الجدول (11) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على جميع مجالات المقياس، والدرجة الكلية للمقياس تبعاً لمتغير المؤهل العلمي. بالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات الموظفين حول مدى فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني تعزى لمتغير المؤهل العلمي. المسمى الوظيفي: للإجابة عن الفرضية الصفرية والسؤال المنبثق عنها المتعلق بالمسمى الوظيفي تم استخراج المتوسطات الحسابية لمجالات المقياس والمتوسط الكلي، والجدول التالي يبين هذه النتائج:

جدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات مقياس دور القيادة الإدارية و المتوسط الكلي تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي

المجالات	المسمى الوظيفي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها	رئيس قسم	11	4.68	.632
	موظف	52	4.62	.716
	إداري	16	4.78	.584
	عامل	21	4.60	.588

المتوسط الكلي	رئيس قسم	موظف	إداري	عامل	الكلي
4.67	4.70	4.64	4.68	4.67	4.68
100	11	52	16	21	100
.644	.513	.691	.520	.571	.558

يلاحظ من الجدول (12) وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات المقياس والمتوسط الكلي تبعا لمتغير المسمى الوظيفي، ولمعرفة دلالة هذه الفروق تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) والجدول (13) يبين نتائج هذا التحليل:

جدول (13)

نتائج تحليل التباين (One- Way ANOVA) لمجالات المقياس والمتوسط الكلي تبعا لمتغير المسمى الوظيفي

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	الدلالة الإحصائية
فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها	بين المجموعات	.413	3	.138	.329	.804
	خلال المجموعات	92.457	97	.418		
	المجموع	92.870	100			
المتوسط الكلي	بين المجموعات	.153	3	.051	.162	.922
	خلال المجموعات	69.586	97	.315		
	المجموع	69.739	100			

يبين الجدول (13) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على جميع مجالات المقياس، والدرجة الكلية للمقياس تبعا لمتغير المسمى الوظيفي. بالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات الموظفين حول مدى فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني تعزى لمتغير المستوى الوظيفي. عدد سنوات الخبرة: للإجابة عن الفرضية الصفرية والسؤال المنبثق عنها المتعلق بعدد سنوات الخبرة تم استخراج المتوسطات الحسابية لمجالات المقياس والمتوسط الكلي، والجدول التالي يبين هذه النتائج:

جدول (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات مقياس دور القيادة الإدارية والمتوسط الكلي تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	عدد سنوات الخبرة	المجالات
.660	4.68	27	أقل من 5 سنوات	فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها
.644	4.65	48	من 5-10 سنوات	
.663	4.73	25	من 10 سنوات فأكثر	
.644	4.67	100	الكلي	
.536	4.70	27	أقل من 5 سنوات	المتوسط الكلي
.575	4.67	48	من 5-10 سنوات	
.664	4.64	25	من 10 سنوات فأكثر	
.549	4.70	100	الكلي	

يلاحظ من الجدول (14) وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات المقياس والمتوسط الكلي تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة

والجدول (15) يبين نتائج هذا التحليل: الكلي تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة، ولمعرفة دلالة هذه الفروق تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)

جدول (15)

نتائج تحليل التباين (One- Way ANOVA) لمجالات المقياس و المتوسط الكلي تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	الدلالة الإحصائية
فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها	بين المجموعات	.061	3	.020	.048	.986
	خلال المجموعات	92.809	97	.420		
	المجموع	92.870	100			
المتوسط الكلي	بين المجموعات	.050	3	.017	.053	.984
	خلال المجموعات	69.689	97	.315		
	المجموع	69.739	100			

يبين الجدول (15) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على جميع مجالات المقياس والدرجة الكلية للمقياس تبعاً لمتغير الخبرة بالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات الموظفين حول مدى فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني تعزى تبعاً لمتغير الخبرة.

النتائج والتوصيات

يتضمن هذا الجزء عرضاً لمناقشة نتائج الدراسة وذكر أبرز التوصيات:

أولاً: النتائج:

1. أن للكمبيوتر دور في فاعلية الرقابة الداخلية في ظل نظام التشغيل الإلكتروني يعمل على كشف الأخطاء في وقتها.
2. اعتماد الرقابة الداخلية في ظل نظام التشغيل الإلكتروني يقلل الوقت والجهد في القيام بالعمليات الخاصة بالمراجعة.
3. وأن اعتماد نظام تشغيل إلكتروني يقوم بدعم فاعلية الرقابة الداخلية.
4. يساعد نظام التشغيل الإلكتروني في توفير المعلومات الدقيقة والملائمة بما مما يزيد من فاعلية عملية الرقابة الداخلية.
5. فاعلية الرقابة الداخلية الكفوة تقلل من الأخطاء سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة.

ثانياً: التوصيات

وفي ضوء نتائج للدراسة يوصي الباحث بالآتي:

4. العمل على وضع نظام رقابة داخلي يتناسب مع التطورات التكنولوجية الخاصة بأنظمة التشغيل الإلكترونية.
5. إيجاد الضوابط التي تحكم عمل الرقابة في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية.
6. وضع نظام داخلي للرقابة يتناسب مع أنظمة التشغيل الإلكترونية.
7. تطبيق نظام تشغيل إلكتروني يوفر الوقت والجهد في عملية الرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة الفاعلية.
8. العمل على تأهيل الكوادر المحاسبية وتثقيفها من خلال عقد دورات متخصصة لأنظمة التشغيل الإلكترونية.

قائمة المراجع:

- بسيوني، عبد الغني، (2009)، أصول علم الإدارة العامة، بيروت: الدار الجامعية.
- جمعة، احمد حلمي، (2009). المدخل إلى التدقيق الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.
- دهمش، نعيم. (2000). "تدقيق وتقييم كفاءة الأداء وفعالية المشاريع الإنمائية في الدول النامية". مجلة دراسات، المجلد الثاني عشر، العدد الأول.
- زويلف، مهدي حسن، والقريوتي، محمد قاسم، (2008) مبادئ الإدارة نظريات ووظائف، عمان: جمعية عمال المطابع التعاونية.
- زيدان، زياد أمين عبد الغني، (2001)، تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في الجامعات الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت: المفرق، الأردن.
- عباس، علي، (2009)، أساسيات علم الإدارة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان: الأردن.
- عبد العزيز السيد مصطفى (2006). استخدام التدقيق المالي والمراجعة، بدون دار نشر، عمان الأردن.
- كفراوي، عوف، (2010)، الرقابة المالية: بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية: مطبعة الانتصار.
- لطفي، أمين السيد احمد، (2009). التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، القاهرة: مصر.
- محمد توفيق ماضي (2000)، إدارة وجدولة المشاريع، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين، المجمع العربي للمحاسبين 2010.

- Bielke ,S, (2001) "Risk Assessment – Mission Impossible". IIA, Vol 4, p: 120-151.
Bielke ,S, (2001)" Risk Assessment – Mission Impossible?" , IIA , Vol 4, p: 4.
COSO, Internal Control (1994). Integrated Framework, Evaluation Tools, The Institute of Internal Auditors, (IIA), p 12.
Grand, C. (2001) "Information Technology Auditing" .www.theiia.org, P: 13.
Guy, D. M. (2008), Auditing, Harcourt Brace & Company, New York.
Simon, A (2002), Auditing, Prentice Hall, New Jersey.